Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (6) June (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

مجالات المساعدة القانونية واثرها في حقوق الأفراد (دراسة مقارنة)

اسراء عدنان شعلان جواد

أ.م.د شهلاء سليمان محمد

جامعة ديالى/كلية القانون والعلوم السياسية

asraaadnanshlanexol@gmail.com

المستخلص

إن المساعدة القانونية ليست أمرًا مستحدثًا بل تمتد جذورها إلى الأنظمة القانونية القديمة التي سعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بوصفها قيمة أخلاقية راسخة في الضمير الإنساني منذ الأزل، وقد حظي مفهوم المساعدة القانونية بأهمية بالغة في الفقه القانوني المعاصر، باعتباره حقًا أصيلًا من حقوق الإنسان وركيزة جوهرية لضمان تحقيق العدالة ، وتمتد مجالاتها لتشمل الجوانب الجنائية والمدنية والإدارية، فضلًا عن المجال الدولي وحقوق الإنسان، ولا يقتصر أثرها على التمثيل القضائي فحسب بل يتجلى في آثار قانونية واجتماعية واقتصادية تسهم في حماية حقوق الأفراد واستقرار المجتمع .

المقدمة

أولاً : موضوع البحث

تعد المساعدة القانونية واحدة من أهم الضمانات لتحقيق العدالة ولا خلاف على أهمية المساعدة القانونية بالنسبة للأفراد والفئات غير القادرة ماليًا على تحمل تكاليف الوصول إلى العدالة، فالمساعدة القانونية تضمن الحق في اللجوء إلى القضاء والحق في الدفاع وتجسيد مبدأ المساواة أمام القانون وتقديم المشورة والتمثيل القانوني ، وقد أصبح العالم اليوم ينظر إلى خدمات المساعدة القانونية بوصفها أحد المؤشرات الدولية الأساسية لقياس تطوّر الأنظمة القضائية العادلة في الدول الحديثة باعتبار أن المساعدة القانونية تُعدّ من أهم الآليات التي تسعى إلى تحقيق الوصول إلى العدالة ولا سيما في ظل الارتفاع المبالَغ فيه في التكاليف القضائية الذي أثقل كاهل الفقراء وغير القادرين .

ثانياً : أهمية البحث :

تنبع أهمية المساعدة القانونية من طبيعتها الذاتية في كونها أداة للتمكين القانوني وتسهم في تمكين الافراد من الوصول إلى العدالة ، وتزداد أهمية البحث في المساعدة القانونية بالنظر إلى اعتبارها حقًا من حقوق الإنسان أقرّتها المواثيق والاتفاقيات الدولية ، كما تتجلى أهمية المساعدة القانونية في دورها في نشر الثقافة القانونية وتعزيز الوعي القانوني لدى المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

ثالثاً : مشكلة البحث :

تتمثل إشكالية البحث في القصور التشريعي والتطبيقي لقانون المساعدة القانونية في العراق ، كما تتجلى مشكلة البحث في عدم تفعيله و تنفيذ أحكامه وغياب الرقابة الفعّالة على الجهات المختصة وفقاً له ، فضلًا عن قلة الوعي القانوني لدى افراد المجتمع والفئات المشمولة به على وجه الخصوص بوجود المساعدة القانونية وآليات الاستفادة منها ، وبذلك تثار مجموعة من التساؤلات البحثية، أبرزها:

١. ما هو المفهوم القانوني الدقيق للمساعدة القانونية ؟

٢. ماهي المجالات التي تخدم فيها المساعدة القانونية ؟

٣. ما هو اثر المساعدة القانونية على حقوق الأفراد ؟

رابعاً : أهداف البحث :

إن الهدف من هذه البحث هو تسليط الضوء على قانون المساعدة القانونية العراقي رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ مع مقارنته بالتشريعات المقارنة ، بما أن فكرة المساعدة القانونية جديدة على نظامنا القانوني ،لذلك حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكاليات الواردة في قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ مع القوانين المقارنة، و ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث ، و هذه الأهداف تتمثل بما يأتي :

١. بيان ماهية المساعدة القانونية وصلتها بحقوق الإنسان .
٢. بيان المجالات التي تخدم فيها المساعدة القانونية .
٣. ما هو اثر المساعدة القانونية على حقوق الأفراد .

خامساً : منهج البحث :

سنعتمد في هذه البحث على المنهج الوصفي و التحليلي المقارن وذلك من خلال عرض وتحليل النصوص القانونية المنظمة للمساعدة القانونية في قانون المساعدة القانونية العراق رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ و مقارنتها بالتشريعات المقارنة في كلٍّ من فرنسا ومصر.

سادساً : خطة البحث :

سنقسم هذا البحث إلى مقدمة و ثلاثة مباحث و خاتمة ، إذ سنتناول في المبحث الأول مفهوم المساعدة القانونية ، وسنتناول في المبحث الثاني مجالات التي تخدم فيها المساعدة القانونية ، وسنتناول في المبحث الثالث اثر المساعدة القانونية على حقوق الأفراد ، وفي الخاتمة سنبين ما توصلنا له من استنتاجات ومقترحات و التي نأمل أن تُسهم في تطوير نظام المساعدة القانونية في العراق ..

المبحث الأول : ـ مفهوم المساعدة القانونية

يحظى مفهوم المساعدة القانونية بأهمية كبيرة في الفقه القانوني المعاصر باعتباره حقا اصيلاً من حقوق الانسان وركيزة جوهرية لضمان تحقيق العدالة ، وقد اجمع الفقه على صعوبة صياغة تعريف موحد وشامل لهذا المفهوم نظرًا لتعدد أشكاله وتنوع صوره التي تشمل تقديم الدعم القانوني للفئات، وفي ضوء ذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم المساعدة القانونية وذلك عبر بيان تعريف المساعدة القانونية في المطلب الأول منها ، ومن ثم سنتطرق الى أهمية المساعدة القانونية في المطلب الثاني .

المطلب الأول : ـ تعريف المساعدة القانونية

يقتضي لفهم معنى المساعدة القانونية و إعطاء تعريف سليم و دقيق للمصطلح بيان التعريف اللغوي من ثم بيان تعريف المساعدة القانونية في الاصطلاح, وذلك على النحو الاتي :

أولاً: تعريف المساعدة القانونية لغةً

المساعدة لغة تأتي ," بمعنى المعونة , و المصدر ساعد والجمع مساعدات , وهي بمعنى ميال للمساعدة , أي جاهزة دائما لتقديم المساعدة للآخرين , وساعده على الامر مساعدة , أي عاونه" [١] ولم يتم ذكر مصطلح (المساعدة القانونية) في القرآن الكريم بشكل مباشر لكن هناك العديد من الآيات التي تدعو إلى العدالة ، و الإنصاف، والحق، وهي المبادئ التي تندرج ضمن مفهوم المساعدة القانونية , فالمتأمل في الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة يدرك قيمة الشريعة الإسلامية وأهميتها، لا سيما فيما يتعلق بجوانب تقديم المساعدات الإنسانية و القانونية التي تكفل حماية الآخرين ومن أبرزها، مشروعية مساعدة الإنسان بالدفاع عنه ومنهم الإنسان المستضعف في دينه، ومشروعية الذبّ عن الإنسان المظلوم المسلوب الحقوق في ماله وأرضه وعرضه ، ومن أنواع وسائل المساعدات القانونية أيضًا مساعدة الآخرين من خلال أنظمة التوكيل والإنابة، سواء أكان ذلك من خلال التوكيل في المعاملات المالية أم غيرها من أشكال المعاملات الإنسانية [٢] ، إذ قال الله عز وجل عن الحق والعدالة للضعفاء وضرورة الحكم العادل في قضايا الناس في قوله تعالى : { وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}[٣] .

ثانياً: تعريف المساعدة القانونية اصطلاحاً

سنتطرق في تعريف المساعدة القانونية اصطلاحا الى بيان تعريفها في القانون وفي القضاء والفقه وذلك على النحو الاتي :

١- تعريف المساعدة القانونية في القانون :

ولم يعرف المشرع الفرنسي المساعدة القانونية الا انه اشار بموجب قانون المساعدة القانونية رقم (٦٤٧ -٩١) لسنة ١٩٩١ الى ان المساعدة القانونية تشمل المساعدة القضائية أي المساعدة في تحمل مصاريف التقاضي بجميع أنواعها ومصاريف الاستعانة بالمحامين في الدعاوي والإجراءات القضائية , بينما تشمل المساعدة القانونية جميع ما سبق لتشمل اعمال التوثيق والتسجيل و شهر التصرفات والاستشارات القانونية ،

و المساعدة في الوصول الى العدالة, والمساعدة التي تقدمها الدولة للاستعانة بالمحامين في غير الدعاوي القضائية [٤] ، و نص المشرع الفرنسي ايضا على إمكانية الحصول على تمثيل قانوني مجاني في جميع القضايا والمساعدة في الوصول الى القانون و أمامَ جميعِ المحاكم الإدارية والمدنية والجزائية ، وفي جميع مراحل التقاضي و درجاته [5] ، وبذلك ، نجد أن المشرع الفرنسي بالرغم من انه لم يعرف المساعدة القانونية بشكل صريح إلا أنه حدد مفهوم المساعدة بتحديد مجالاتها و نطاقها و توسيعها لتشمل مختلف القضايا الإدارية والمدنية والجزائية بما يضمن حقوق الافراد من الوصول إلى العدالة . ولم يضع المشرع المصري تعريفًا صريحًا للمساعدة القانونية لكنه نظم أحكامها من خلال قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل الذي نص على الإعفاء الجزئي أو الكلي من الرسوم القضائية ، و تناول قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ هذا المفهوم ايضاً إدراكاً لأهمية ضمان حق التقاضي و توفير المساعدة القانونية وخدمات المحامين لغير القادرين ماليًا ،إضافة إلى ذلك وردت بعض النصوص المتعلقة بالمساعدة القانونية في قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ وقانون الأحوال الشخصية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ [6] ، وبذلك أن المشرّع المصري على الرغم من عدم وضعه تعريفًا دقيقًا للمساعدة القانونية، إلا أنه أشار إليها في الدستور[٧] ، وفي نصوص القوانين المختلفة، سواء على نحوٍ ضيّق أم واسع، مؤكّدًا من خلالها على أهمية المساعدة القانونية في تمكين الأفراد من حقهم في التقاضي وضمان حماية حقوقهم ولم يعرف المشرع العراقي المساعدة القانونية في قانون المساعدة القانونية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ ، فبالرغم من انه جاء يحمل عنوان المساعدة القانونية الا انه لم يتطرق الى تعريف المساعدة القانونية على نحو صريح ، الا أن هذا القانون أورد بعض صور وعناصر المساعدة القانونية إذ نص على (دعم حقوق الفئات المشمولة بأحكام هذا القانون من خلال تمكينهم من اللجوء الى القضاء للحصول على حقوقهم و الدفاع عن مصالحهم) [٨] ، و يُلاحظ أن المشرع رغم انه لم يعرف المساعدة القانونية وترك الامر للفقه القانوني ليتولى ذلك الا أنه ذكر صوراً للمساعدة القانونية و حدد مضمون المساعدة القانونية ، فقد حرص المشرع العراقي على تمكين الافراد محدودي الدخل من التعرف على حقوقهم بتقديم المشورة القانونية اللازمة لهم , و سعى الى تفعيل الطرق الودية في حل المنازعات القانونية اذ نص على أن (التوعية بالحقوق الدستورية والقانونية وإجراءات التمتع بها وضمانات ممارستها , تقديم الاستشارة القانونية , التسوية الودية بين اطراف النزاع , كتابة عرائض الدعاوى واللوائح والطلبات , التمثيل امام المحاكم و الجهات الأخرى) [٩]، كما عالج المشرع مسالةَ المساعدة القانونية بعنوان : (المعونة القضائية) في نصوص متفرقة من بعض القوانين من دون تحديد تعريف لها كقانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ ، وقانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ ، وقانون الرسوم العدلية رقم (١٤٤) لسنة (١٩٨١) المعدل [١٠]، وعلى الرغم من أهمية التعريف التشريعي للمساعدة القانونية فإن المشرّع العراقي قد أحسن صُنعًا بعدم إيراد تعريفٍ محددٍ لها، إذ اكتفى بتحديد نطاق تطبيقها والفئات المشمولة بأحكامها، فمن خلال هذا النهج ترك مساحة للمرونة في تفسير المفهوم وتطبيقه بما يتلاءم مع تطوّر الحاجات القانونية والاجتماعية، من دون التقيد بتعريف محدد ، و لا سيما و أن المساعدة القانونية هي وسيلة لتعزيز حقوق الانسان و تمكينه قانونياً .

٢- **تعريف المساعدة القانونية قضائيا** :لم يعرف القضاء المساعدة القانونية الا انه تناولها في العديد من المناسبات ، إذ تناول المجلس الدستوري في فرنسا و في قرارات مختلفة المساعدة القانونية ، وعمل على تقريرها نحو مسألة توفير المساعدة القضائية للأجانب، وأكد على أن الحق في الاستفادة من المساعدة القضائية مرتبط أساساً بمبدأ المساواة أمام العدالة، وأن هذا الحق لا ينبغي تقييده بشروط قد تشكل تمييزاً مثل اشتراط الإقامة المنتظمة للحصول على المساعدة ، ومن أبرز القرارات التي جاء بها المجلس الدستوري الفرنسي قراره بخصوص الأجانب جاء فيه أن القانون الفرنسي (قانون ١٠ يوليو ١٩٩١) قد نص على أن الشخص الأجنبي المقيم بشكل منتظم في فرنسا يمكنه الاستفادة من المساعدة القضائية، إلا أن هذا الشرط أثار جدلاً كونه قد يؤدي إلى تمييز فئات معينة من الأجانب، الذين يملكون حقوقاً قانونية لكن وضعيتهم الإدارية غير منتظمة ، وقرر المجلس الدستوري أن هذا الشرط غير دستوري ، وحذف عبارة " بصفة منتظمة " من المادة (٣) من قانون ١٩٩١ ، ليصبح من حق الأجانب الحصول على المساعدة القضائية دون شرط الإقامة للأجانب ، ما لم يكن هناك سبب دستوري يبرر استثنائهم، وبذلك أكد المجلس على أن المساعدة القضائية تعد حقاً أساسياً مرتبط بمبدأ المساواة أمام العدالة، ولا يجوز تقييده بشروط قد تحرم فئات ضعيفة من الاستفادة منه [١١] أما في مصر ، فقد أقرت المحكمة الدستورية العليا في ٥ / ٨ / ١٩٩٥ بأنه على المستوى القضائي المساواة في القانون لا تُترجم تلقائيًا إلى حصول جميع الأفراد على نفس الحقوق بنفس الشكل في كل الظروف، إذ إن بعض القواعد القانونية قد تبدو غير منصفة من منظور مطلق، مما يؤدي في بعض الحالات إلى عدم تمتع بعض الأشخاص بالمساعدة القانونية الكاملة التي تمكنهم من الدفاع عن حقوقهم بشكل كامل [١٢]، وفي العراق ، على الرغم من أنه لا يوجد قرار قضائي محدد وصريح يتناول فيه تعريف المساعدة القانونية ، إلا أنه يوجد تطبيق فعلي لها من خلال بعض القرارات المختلفة التي تناولت موضوع انتداب المحامي التي يمكن أن تندرج تحت مفهوم المساعدة القانونية ،ومنها ما قضت به

محكمة التمييز الاتحادية في حكم لها جاء فيه ((بأن عدم انتداب محامي للدفاع عن المتهم هو اهدار ضمانة من ضمانات المتهم القانونية المادتين (١٤٤) من أصول المحاكمات الجزائية والمادة (١٩ / الحادية عشر من الدستور)، و لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة في محكمة التمييز الاتحادية وجد أن محكمة جنايات الانبار في قصر العدالة في الرصافة /الهيئة الأولى و أن اتبعت ما رسمته لها قرار النقض الصادر من هذه المحكمة بعدد ٩٥٦٣/الهياة الجزائية الاولى /٢٠١١ وتاريخ ٢٠١١/١٠/٣ الا انها اغفلت تطبيق الاجراءات الاصولية بعد ورود قرار النقض فلم تنتدب محاميا للدفاع عن المتهم حسب ما نصت المادة (١٩/حادي عشر من الدستور) والمادة (١٤٤) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل النافذ وفي ذلك اضرار بحق الدفاع لانطوائه على اهدار لضمانة قانونية تتعلق بالنظام العام وحق الدفاع فيكون حكمها المؤرخ ٢٠١٢/٣/١٣ بالدعوى المرقمة ٣١١٧/ج/٢٠١١ غير صحيح لصدوره مشوبا بخطأ جوهري في الاجراءات الاصولية لذا قرر نقضه واعادة الدعوى الى محكمتها لأجراء المحاكمة مجددا بحضور محام منتدب للمتهم ان لم يكن قد وكل محاميا عنه)) [١٣]

٣- **تعريف المساعدة القانونية في الفقه** :تعرف المساعدة القانونية على انها عبارة عن تقديم خدمة قانونية لمن يحتاجها من الفقراء والمحتاجين لتحقيق العدالة , الذين لا يستطيعون تحمل مصاريف محامي او اجراء قانوني امام الجهات القضائية او الإدارية , وهي الطريق الحصين الذي يعد ضمانا حقيقيا على عدم حرمان أي شخص من المشورة والمساعدة المهنية بسبب نقص الأموال [14] ، و يعرفها رأي اخر في الفقه بانها : " عبارةٌ عن اجراءٍ يتخذُ لمصلحةِ كل شخصٍ تكونُ مواردُه المالية غير كافيةٍ , وذلك بإ عفاءه بشكلٍ مؤقتٍ أو نهائيٍ من دفع أيةِ مصاريف قضائية عند لجوئهِ الى العدالةِ للدفاع عن حقوقهِ , ولا يهمُ إن كان مدعياً أو مدعى عليه " [15] ، او هي الخدمات القانونية التي يوفرها المحامي المتمثلة في تقديم الاستشارة القانونية او رفع دعوى امام المحكمة او الهيئة التحكيمية سواء في القضايا المدنية أو الأحوال الشخصية [16] .ومن خلال ما تقدم نرى أن المساعدة القانونية هي :(خدمة قانونية تقدم من قبل الجهات القضائية أو غير القضائية الى الأفراد غير القادرين مالياً ، لتمكنهم من الدفاع عن حقوقهم والوصول الى العدالة بوصفها حقاً من حقوق الانسان من دون مقابل او بمقابل رمزي) .

المطلب الثاني : أهمية المساعدة القانونية

إن المساعدة القانونية و أهميتها ليست نتاج العصر الحديث فحسب، بل تمتد جذورها إلى العصور الماضية ، اذ بدأت فكرة المساعدة القانونية في الظهور ضمن الأنظمة الدستورية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، و تتجلى أهمية المساعدة القانونية في العديد من المجالات يمكن بيانها عبر مجموعة من البنود وكما يأتي :

أولاً :. تحقيق العدالة الاجتماعية :

تعد العدالة الاجتماعية مبدأ جوهريّ يسعى إلى تحقيق المساواة والإنصاف داخل المجتمع من خلال ضمان التوزيع العادل للحقوق والفرص والموارد بين جميع أفراده من دون تمييز، ولا تقتصر العدالة الاجتماعية على إطار نظري فحسب بل تمتد لتشمل مجموعة من الممارسات والسياسات الهادفة إلى إزالة الحواجز التي تُعيق المشاركة الكاملة لبعض الفئات في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية ، كما أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق فقط من خلال النصوص القانونية بل من خلال التمكين الفعلي للفئات الضعيفة والمهمشة من ممارسة حقوقهم القانونية على قدم المساواة عبر النظام القضائي ، ولهذا تسعى المساعدة القانونية إلى ضمان الوفاء بالالتزامات الدستورية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة وصون الكرامة الإنسانية للجميع [17] ، و تؤدي المساعدة القانونية دورًا أساسيًا في تعزيز مبادئ العدالة والمساواة ومن دون المساعدة القانونية سيكون تحقيق العدالة أمرًا صعبًا، لهذا تُعد المساعدة القانونية عنصرًا جوهريًا في أي نظام قانوني اذ تضمن تحقيق مبدأ "العدالة للجميع" وتعكس القيم الوطنية الراسخة ، من خلال إتاحة الفرص المتساوية للحصول على الخدمات القانونية وتعزيز المساواة ومنع الظلم ، وبهذا تضمن تكافؤ الفرص بحيث لا يقتصر الوصول إلى العدالة على الأفراد القادرين ماليًا فقط [18] .

ثانياً :. تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون :

تكفل المساعدة القانونية تحقيق المساواة بين الأفراد كونها تضمن الحق في الوصول إلى العدالة للفئات الضعيفة، وبذلك فإنها تساعد الفقراء والمهمشين على التمتع بالحماية الفورية أمام القانون وهو ما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين الأفراد أمام القانون [١٩] ،و يُعد تحقيق المساواة أمام القانون أحد الابعاد الجوهرية للمساعدة القانونية ، اذ يُفترض أن يتمتع جميع المواطنين بالحقوق والواجبات القانونية ذاتها ، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي ، أو الجنس أو الرأي السياسي أو غير ذلك [20] ، لذا فإن فكرة المساعدة القانونية تقوم في جوهرها على دعم مبدأ المساواة، فهي تهدف إلى رفع أو تعزيز التمكين القانوني للفقراء والفئات الضعيفة المستحقة للدعم القانوني بما يتيح لهم

الوصول إلى مركز قانوني متكافئ مع نظرائهم في المجتمع، بما يسهم في ضمان حقوق ذوي الدخل المحدود وتحقيق الإنصاف في القاعدة القانونية [٢١] .

ثالثاً:. تعزيز مبدأ سيادة القانون :

يُعدّ مبدأ سيادة القانون أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطيات الدستورية، و يحظى بإجماع واسع حول أهميته إذ لا تُشكك أي دولة ديمقراطية حديثة في ضرورته ، و مع ذلك و كما هو الحال مع غيره من المبادئ الدستورية لا تزال هناك نقاشات مستمرة بشأن أفضل السبل لتطبيقه وتحقيقه على أكمل وجه [22] ، و يحكم المجتمع المعاصر مبدا سيادة القانون ، بغض النظر عن مصدره أو مستواه في النظام القانوني اذ جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن سيادة القانون أن : (سيادة القانون تعني مبدأ للحكم تكون بموجبه جميع الأشخاص و المؤسسات والكيانات العامة و الخاصة ، بما في ذلك الدولة ذاتها خاضعين للقانون ويتم تطبيقه على قدم المساواة) [23] ، وتأسيسًا على ما تقدّم، يمكن القول إن مبدأ سيادة القانون يشكّل أساسًا جوهريًا من أسس المساعدة القانونية المجانية، إذ إن هذه المساعدة تعدّ تجسيدًا عمليًا لسيادة القانون من خلال تمكين الأفراد ولا سيّما الفئات الضعيفة من الوصول إلى العدالة وضمان الإنفاذ القانوني لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فلا تتحقق سيادة القانون بصورة حقيقية إلا إذا كانت حقوق المواطنين محمية ومصونة بشكل فعّال، ولا يمكن بلوغ العدالة بالنسبة للفئات المحرومة إلا عبر تحقيق المساواة أمام القانون[٢٤] .

رابعاً :. تعزيز الحقوق والحريات الأساسية :

تساهم المساعدة القانونية في حماية الأفراد من الانتهاكات القانونية وأشكال التمييز المختلفة، من خلال توفير الدعم القانوني اللازم لضمان إنصافهم وتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم أمام الجهات المختصة [25] ، و من البديهي أن حماية حقوق الإنسان وفهمها يعتمدان في نهاية المطاف بشكل كبير على التطورات والآليات على المستوى الوطني ، اذ تعد الركيزة الأساسية لضمان حماية حقوق الإنسان والتمتع بها فعليًا داخل كل دولة، إذ تعتمد فعالية هذه الحقوق بشكل كبير على الآليات والتشريعات المعتمدة محليًا، فالإجراءات الوطنية غالبًا ما تكون أكثر تأثيرًا وسرعة من تلك التي تُتخذ على المستويين الإقليمي أو الدولي ، ومن هنا تُبرز أهمية المساعدة القانونية في ضمان وحماية مختلف الحقوق للمواطنين المظلومين بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تتجلى في مجالات الضمان الاجتماعي، والسكن، والرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية والتعليمية ، كما أنها تُعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار وتعزيز سيادة القانون، إذ تشجع الأفراد على اللجوء إلى القضاء بدلاً من محاولة استرداد حقوقهم بوسائلهم الخاصة ، مما يقلل من الشعور بالظلم الناتج عن عدم القدرة على المطالبة بالحقوق التي كفلها لهم القانون ' و في غيابها قد يواجه الأفراد محدودو الدخل صعوبات في الدفاع عن حقوقهم والوصول إلى النظام القضائي مما قد يؤدي إلى تفاقم الفقر والتشرد وانعدام المساواة [26] .

خامساً :. تخفيف العبء على النظام القضائي :

تؤدي المساعدة القانونية دورًا محوريًا في تخفيف العبء المتزايد على الأجهزة القضائية، من خلال تقديم الإرشاد القانوني في مراحل مبكرة من النزاع، هذا ما يسهم في تقليص عدد الدعاوى المرفوعة، ويُوفر الوقت والجهد على المحاكم ، ففي فرنسا يهدف الدعم القانوني (المساعدة في الوصول إلى القانون) إلى تمكين أي شخص من معرفة حقوقه وواجباته و تتجسد هذه المساعدة من خلال وجود (مجلس إقليمي للوصول الى القانون) في كل إقليم، وهو الذي يشرف على سياسة الهياكل المجانية لتقديم الاستشارات والتوجيه القانوني، مثل العيادات القانونية التي يديرها محامون أو جمعيات ، أو " بيوت العدالة " [27] ، وبهذا فإن نظام المساعدة القانونية الفرنسي لا يسهم فقط في تحقيق العدالة الاجتماعية بل يُعد أيضًا وسيلة لتخفيف الضغط الهيكلي على النظام القضائي وتحقيق سرعة الفصل في القضايا ، أما في مصر ، يعاني القضاء المصري من تراكم هائل في القضايا، ومن هنا تبرز أهمية المساعدة القانونية في تخفيف هذا العبء، من خلال تقدم استشارات مبكرة للمتقاضين و اقتراح الحلول البديلة لتسوية المنازعات (كالوساطة) [٢٨]، وتتجلى مزايا الوساطة في المنازعات العامة بوضوح إذ يمكنها تقليص الوقت والتكاليف اللازمة لتسوية النزاعات من خلال تجنب إجراءات التقاضي المطولة، كما تساعد الوساطة الأطراف المتنازعة على تسوية نزاعاتهم بسرية تامة، على عكس التقاضي الذي يترتب عليه غالبًا الإفصاح العلني عن المعلومات والنزاعات [٢٩] ، و في العراق يواجه المتقاضون منذ سنواتٍ طويلة معضلةً كبيرةً تتمثل في تأخّر حسم الدعاوى أمام المحاكم الأمر الذي أدى إلى تراكم القضايا وطول أمد التقاضي نتيجة كثرة الدعاوي المدنية والجزائية وغياب آليات التسوية كالوساطة والتحكيم ، وبالتالي تسهم المساعدة القانونية في تخفيف هذا العبء على النظام القضائي من خلال تقديم المشورة القانونية و توعية الفئات الضعيفة بحقوقهم القانونية والدستورية و التسوية الودية بين اطراف النزاع [٣٠] .

المبحث الثاني : مجالات المساعدة القانونية

تخدم المساعدة القانونية الفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع، وتهدف إلى حمايتهم ودعمهم في العديد من المجالات الحيوية ، وذلك لضمان حصول هذه الفئات على حقوقها القانونية الأساسية ، وتعزيز العدالة الاجتماعية ، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث وعبر مطلبين ، سنتناول في المطلب الأول المساعدة القانونية في المجال الجنائي و المدني ، وسنتناول المساعدة القانونية في المجال الإداري و الدولي في المطلب الثاني.

المطلب الأول : المساعدة القانونية في المجال الجنائي والمدني

تشمل المساعدة القانونية في المجال الجنائي والمدني مجموعة واسعة من المجالات التي تهدف إلى توفير الدعم القانوني للأفراد أو الجهات التي تحتاج إلى حماية حقوقهم أو تمثيلهم أمام الجهات القانونية أو القضائية ، وهذا ما سنوضحه في هذا الفرع ، وعلى النحو الاتي :

أولاً :المساعدة القانونية في المجال الجنائي :

يعد حق اللجوء الى العدالة من الحقوق الأساسية للإنسان التي أقرتها جميع المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان ، فلكل شخص حق الدفاع عند توجيه أي تهمة جزائية له ومع ذلك فقد يعجز بعض الافراد عن الوصول إلى المحاكم لاقتضاء حقوقهم بسبب عدم قدرتهم المالية، و في مثل هذا الحالات تبرز أهمية المساعدة القانونية سواءً مقدمة من قبل الدولة أم من قبل المنظمات أم الافراد و سواء من خلال تقديم الاستشارات القانونية أم بالتمثيل القانوني أمام القضاء ، اذ تعد المساعدة القانونية حق يجب على الدولة أن تكفله للمواطنين باعتباره أحد أهم وسائل تحقيق العدالة و تكافؤ الفرص [31] ، ويشكل تقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي امر ضروري ولا خلاف حوله ويرجع ذلك الى أن العقوبة الجنائية كثيراً ما تمس حياة الانسان وحرياته ، و تعد المساعدة القانونية جزءً أساسياً من ضمانات حق الدفاع و المحاكمة العادلة عملا بمبدأ المساواة أمام القانون والمحاكم بصرف النظر عن مقدرة الشخص المالية ، والتي تتمثل في تمثيل المتهمين الذين لا يستطيعون تحمل توكيل محامٍ ، وتتجلى أهميته بأن المصلحة العامة تقتضي أن يستعمل المتهم حقوقه ورخصه على النحو السليم [32] و أن احترام الدولة لالتزاماتها القانونية والدولية يفرض عليها أن تقوم بضمان تمتع كل فرد في محاكمة عادلة ومن أهم ركائزها أن يتم تمثيله بمحامٍ للدفاع عنه .

ففي فرنسا و مع صدور قانون ٢٤ أغسطس ١٩٩٣ المتعلق بالمساعدة القانونية ، تم تعزيز ضمانات الدفاع فقد أكد على الحق في المساعدة القانونية أو حق الاستعانة بمحامي و أقر الحق للمشتبه فيه بالاستعانة بمحام في مرحلة الاستدلال ، وهو ما شكل خطوة مهمة نحو ضمان محاكمة عادلة [33] ، كما أكّد قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على الحق في المساعدة القانونية وحق الاستعانة بمحامٍ متى كان الشخص معنياً بالإجراءات الجنائية ولا سيّما عند وضعه تحت الحجز الشرطي [٣٤]أما في مصر فتعد المساعدة القانونية في المجال الجنائي من الدعائم الأساسية للعدالة الجنائية، وتشكل حقًا دستوريًا وقانونيًا يهدف الى ضمان محاكمة عادلة ،اذ أن التنظيم الدستوري لمهنة المحاماة في مصر يدعم بشكل غير مباشر دور المحامين في تقديم المساعدة القانونية لغير القادرين ماليًا من المواطنين ، فوفقاً لقانون المحاماة المصري أن هذا المساعدات القضائية تشمل رفع الدعاوي و المشاركة في تحقيقات النيابة العامة وتقديم المشورة القانونية [35] ، و تشمل المساعدة القانونية في المجال الجنائي في العراق مجموعة من الإجراءات التي تهدف الى دعم الضحايا العمليات الحربية والارهابية ، وتعزيز حق الدفاع للمتهمين والمجنى عليهم والمشتبه بهم ، اذ يكفل القانون العراقي للمتهم حق الاستعانة بمحامٍ في جميع مراحل الدعوى الجزائية في حالة عدم قدرة المتهم على تحمل أتعاب الدفاع [٣٦] .

ثانياً: المساعدة القانونية في المجال المدني :

أن المساعدة القانونية لا تقف عند حدود القضايا الجنائية فحسب بل تمتد لتشمل نطاقاً أوسع واكثر شمولاً ، اذ يتم تقديم هذه المساعدة القانونية بشتى صورها دون أي مقابل مالي للأشخاص الذين لا يملكون وسائل مالية كافية أو رسوم التقاضي و في الحالات التي تقتضي فيها مصلحة العدالة توفيرها ، اذ أن مفهوم المساعدة القانونية وفق هذا الاطار تتمثل في تقديم الاستشارة القانونية والمساعدة أو التمثيل القانوني بتكلفة قليلة أو مجانية ، و تكون في القضايا المدنية مثل النزاعات الاسرية (كالطلاق ، والحضانة ، و النفقة) ، وقضايا التعويض ،و قضايا الأحوال الشخصية ، و منازعات العمل ، و الدعاوي المتعلقة بالعقارات و الإيجارات ، فبحسب الدراسة العالمية التي أعدتها الأمم المتحدة بشأن المساعدة القانونية عام ٢٠١٥ فأن هنالك ثمة محددات لنظام المساعدة القانونية في أي بلد يتعين أن تتوفر فيه بغية تطبيقه في ميدان القضايا المدنية و الإدارية والجنائية وصولا إلى القضايا الاسرية كما هو الحال في فرنسا [37] ، فالمساعدة القانونية في المجال المدني يرتبط تقديمها بمجموعة من الجهات ومنهم المحامين بحيث يشاركون في تقديم المساعدة القانونية ، وقد تكون المساعدة القانونية كنظام ممولة من قبل الدولة بحيث تكون الاستشارة

القانونية او التمثيل القانوني مقدما للمستفيدين بشكل مجاني او شبه مجاني على أن تدفع الدولة تكاليفه [38] وجاء تنظيم مفهوم المساعدة القانونية في المجال المدني في مصر من خلال كل من القانون المدني وقانون الولاية على المال رقم (١١٩) لسنة ١٩٥٢ ، فقد نصّ كلٌّ من القانونين على أهمية حماية مصالح ذوي الأهلية الناقصة وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وتقديم المساعدة القانونية لهم ، وذلك في إطار تحقيق التوازن بين مصلحتهم الفردية ومصالح أخرى سواء كانت فردية أم عامة [39] ، وفي العراق ، نصت مواد قانون المساعدة القانونية العراقي على تنظيم تقديم المساعدة القانونية في المجال المدني، مع تحديد الفئات المستفيدة و الإجراءات الخاصة بها [40] ، وكما نظم قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ تقديم المعونة القضائية للفقراء والمحتاجين والمعوزين مع توضيح شروط منح المعونة القضائية والإجراءات الخاصة به [٤١].

المطلب الثاني : المساعدة القانونية في المجال الإداري و الدولي

تشمل المساعدة القانونية في المجال الإداري و الدولي مجموعة واسعة من المجالات التي تهدف الى توفي المساعدة القانونية للفئات الضعيفة ، وهذا ما سنوضحه في هذا الفرع ، وعلى النحو الاتي :

اولاً : المساعدة القانونية في المجال الإداري:

يقصد بالمساعدة القانونية في المجال الإداري تقديم الدعم القانوني للأفراد في مواجهة القرارات أو الإجراءات الصادرة عن السلطات الإدارية بما يضمن حماية حقوقهم أمام الهيئات الإدارية المختصة أو المحاكم الإدارية [42] ، ويستفيد من هذه المساعدة كل من يواجه إجراءات إدارية معينة قد تنتهي بها إلى الانتقاص من حقوقه الطبيعية مثل ان تقوم السلطات المختصة باستملاك أرضه أو من يراد منعه من السفر أو من صدر بشأنه قرار إداري مؤثر بحقه في العمل والكسب كمن اتخذت السلطات الصحية بحقه قراراً بغلق محله أو مصادرة تجارته أو منعه من مزاولة مهنة الفندقية مثلا أو حرمان الصحفي من حقه في ممارسة مهنته بحرية [٤٣] ، و يلاحظ أن القانون رقم (٩١.٦٤٧) لسنة ١٩٩١، الذي ينظم المساعدة القانونية في فرنسا ، شمل المساعدة القضائية في القضايا الإدارية، و يُمنح الأفراد ذوو الدخل المحدود حق التمثيل القانوني المجاني أمام محاكم مثل المحكمة الإدارية في قضايا تتعلق بالهجرة، و الضرائب، والوظيفة العمومية، وقرارات البلدية [44] ، و نص هذا القانون ايضاً على جواز أن تشمل المساعدة في الوصول إلى القانون للمستفيد بالحصول على مساعدة أمام لجان غير قضائية ، وقد يشمل ذلك أيضًا تقديم المساعدة أمام الإدارات بهدف الحصول على قرار أو ممارسة استئناف مسبق إلزامي ، و الهدف منه هو زيادة الاهتمام بضمان المساواة في الوصول إلى العدالة وتوسّع نطاق هذه المساعدة ليشمل ليس فقط الدفاع أمام المحاكم وإنما أيضًا الاستشارات القانونية والإجراءات التمهيدية [45]أما في مصر فأن المساعدة القانونية في المجال الإداري تستند الى دستور جمهورية مصر العربية الذي يحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء[46]، الأمر الذي يجعل جميع الأعمال والقرارات الإدارية خاضعة للرقابة القضائية التي تمارسها محاكم مجلس الدولة باعتبارها الجهة المختصة بالفصل في المنازعات الإدارية، وقد أقر دستور جمهورية مصر العربية هذا المبدأ، بما يدل على تبني قاعدة عامة تقوم على عدم جواز تقييد حدود الرقابة القضائية، ويعكس في الوقت ذاته الحرص على بسط مظلة الحماية القانونية والقضائية على جميع حقوق وحريات الأفراد [47] . أما في العراق صدر قانون خاص بالمساعدة القانونية هو القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ غير أن نطاقه يتركز بصورة أساسية على القضايا الجنائية والمدنية، و مازال نطاق تطبيق المساعدة القانونية في المجال الإداري محدود على الرغم من أن المشرع أشار في قانون المساعدة القانونية رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ إلى أن القانون يهدف إلى تقديم المساعدة القانونية للمشمولين بأحكامه من خلال التوكيل أمام المحاكم والجهات الإدارية، إذا هو أشار بشكل صريح إلى أن نطاق المساعدة القانونية يشمل المجال الإداري أيضًا وليس فقط المحاكم الجنائية أو المدنية ، هذا يعني أن المساعدة القانونية يشمل نطاقها التحقيق الإداري الذي تجرية الإدارة العامة والتمثيل القانوني أمام الإدارة العامة [٤٨].

ثانياً :المساعدة القانونية في المجال الدولي :

وتعني المساعدة القانونية في المجال الدولي وحقوق الإنسان توفير الدعم القانوني للأفراد الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك ، سواء عن طريق آليات وطنية أو دولية اذ تلتزم الدول بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، و هذا ما يتطلب سن تشريعات محلية متوافقة مع المعاهدات الدولية تكفل لهم معاملة عادلة ومتكافئة ، و تُعتبر فرنسا من الدول الرائدة في مجال المساعدة القانونية المجانية فهي ملزمة بالاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان التي تكفل الحق في المحاكمة العادلة بما في ذلك الحق في الدفاع والمساعدة القانونية [49] ، وقد قامت فرنسا بترجمة هذا الالتزام إلى إطار قانوني وطني من خلال قانون المساعدة القانونية لسنة ١٩٩١الذي يضمن تغطية كاملة أو جزئية للمصاريف القضائية، وهذا ما يعكس امتثالها للمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بينما في مصر أنشأت وزارة العدل المصرية (٤٤) مكتبًا للمساعدة القانونية في مختلف أنحاء البلاد ، تهدف هذه المكاتب إلى تقديم استشارات قانونية مجانية للفئات الاجتماعية الهشة، مثل الفقراء والنساء والأطفال ، كما

تُنفذ وزارة العدل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني دورات تدريبية لتعزيز قدرات المحامين في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي بهدف تحسين جودة الخدمات القانونية المقدمة للمواطنين [50] ، وفي العراق تم تعديل عدة قوانين لتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومن ابرزها قانون العفو العام وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، و يعمل مكتب حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم الدعم في مجال المساعدة القانونية من خلال التعاون مع الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني [51] ، فضلاً عن ذلك أصدر المشرع قانون المساعدة القانونية رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ الخاص بتنظيم أحكامها رغم المعارضة الشديدة على مشروع اصداره من قبل نقابة المحامين [٥٢] ، في حين أنه يمثل خطوة إيجابية ومهمة في سبيل تعزيز وصول الفئات الضعيفة و المهمشة إلى العدالة بصورة فعالة . وبناءً على ما تقدّم أن التزام الدول محلّ المقارنة في توفير المساعدة القانونية يأتي متوافقًا مع المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ويعزز الوصول الفعال إلى العدالة وتطبيق المساعدة القانونية رغم المعوقات التي تواجهها الدول في سبيل تطبيقها بما يتوافق مع المعايير الدولية .

المبحث الثالث: أثر المساعدة القانونية في حقوق الأفراد

تمثُل المساعدة القانونية من أهم الآليات التي تكفل حماية حقوق الأفراد ، فأثرها على حقوق الأفراد لا يقتصر على التمثيل أمام القضاء فحسب، بل يتجلى أثرها في عدة جوانب وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث وعبر ثلاث مطالب ، سنتناول في المطلب الأول الأثر القانوني للمساعدة القانونية في حقوق الأفراد، وسنتناول الأثر الاجتماعي للمساعدة القانونية في حقوق الأفراد في المطلب الثاني، وسنتناول الأثر الاقتصادي للمساعدة القانونية في حقوق الأفراد في المطلب الثالث .

المطلب الاول : الأثر القانوني للمساعدة القانونية في حقوق الأفراد :

تعد المساعدة القانونية إحدى الأدوات الجوهرية لضمان الوصول إلى العدالة ، اذ تمكن الأفراد ولا سيما الفقراء وذوو الاحتياجات الخاصة من الحصول على تمثيل قانوني عادل أمام القضاء بأنواعه الجنائي والمدني والإداري ، وتتحقق من خلالها المساواة في الوصول إلى العدالة و تضمن تطبيق القانون بشكل عادل على الجميع بغض النظر عن خلفياتهم ، و تتحمل الحكومات مسؤولية الاعتراف بهذه الحقوق عبر تبني سياسات واضحة و تخصيص مبالغ كافية تتيح تقديم المساعدة القانونية بصورة فعالة وشفافة ، كما تُسهم المساعدة القانونية في رفع الوعي القانوني بالحقوق والالتزامات وتمكين الأفراد قانونيًا من خلال ضمان حق التقاضي ،إضافة إلى مكافحة الفقر عبر إذابة الفوارق الطبقية وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف والمساواة [٥٣] ، و تمثل المساعدة القانونية نموذجًا متقدمًا في فرنسا ، اذ تغطي الدولة أتعاب المحامين ورسوم التقاضي بالكامل أو جزئيًا لجميع الأفراد بغض النظر عن وضعهم المالي ، و هذا الشمول يساعد في تعزيز المساواة أمام القانون فهي تشمل جميع أنواع القضايا ، كما تدعم الوسائل البديلة لحل النزاعات(الوساطة) [54] ، مما يعكس التزامًا صارمًا بمبدأ المساواة أمام القضاء وحق الدفاع للجميع .أما في مصر، قامت الدولة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير المساعدة القانونية من خلال انشاء مكاتب داخل المحاكم مختص بتسوية النزاعات الاسرية ، ونجحت هذه المكاتب في تقديم الدعم القانوني لأعداد وصل المتوسط منها إلى ١٥٠ الف سنويًا شكلت النساء نسبة ٧٠ بالمية من إجمالي المستفيدين من هذه المكاتب ، وهذا ما يوضح الأثر الفعلي للمساعدة القانونية في تمكين الفئات الهشة ، و كفل دستور جمهورية مصر العربية الحق في الوصول إلى العدالة القانونية لجميع المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من دون تمييز، فقد نص على أن : (يضمن القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم) [55] ، و في العراق اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الوصول إلى العدالة من خلال قيام وزارة العدل بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة على إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية ،بهدف توفير محامين مجانًا للموقوفين خصوصًا في قضايا الجنايات، مما ساهمَ في الحد من فترات الاحتجاز الطويلة بدون محاكمة وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة بما يتوافق مع المعايير الدولية [56] .

المطلب الثاني: الأثر الاجتماعي للمساعدة القانونية في حقوق الأفراد :

تسهم المساعدة القانونية في تقليص الفوارق الاجتماعية من خلال تمكين الفئات المهمشة في المجتمع وضمان وصولهم الى حقوقهم الأساسية ، فهي تساعد الأفراد على مواجهة التهميش والتمييز الاجتماعي وتُسهم في نشر الثقافة القانونية والوعي بحقوق المواطنين، بما يمكن الأفراد من فهم حقوقهم وواجباتهم ، كما تُتيح المساعدة القانونية للفئات المهمشة التعرف على القنوات القانونية والفرص المتاحة أمامهم وسبل الاستفادة منها ، وتنمية المهارات الحياتية والمواهب لدى الفئات المهمشة والمحرومة، مما يعزز من استقلاليتهم وقدرتهم على الدفاع عن مصالحهم ، وبذلك تُمثل المساعدة القانونية أداة فعالة للتمكين الاجتماعي [٥٧] ، و خصص قانون المساعدة القانونية الفرنسي رقم (٩١ . ٦٤٧) لعام ١٩٩١ في بعض مواده للحديث عن مساعدة غير القادرين على التعرف على حقوقهم بغض النظر عن دخلهم ، و توفير خدمات الاستشارة و برامج التوعية القانونية

ووسائل حل النزاعات البديلة [58] ، وفي مصر تقدم الدولة المساعدة القانونية في شكل إعفاءات من الرسوم القضائية لمن يثبت استحقاقهم لهذه الخدمة وللمدعين في القضايا ، اذ تقدم العيادات القانونية في مصر المشورة القانونية المجانية في ا قضايا الاسرية ، وترفع الوعي القانوني بين أفراد المجتمع في جميع مجالات القانون ، وتقدم خدمات ما قبل التقاضي كالوساطة وخدمات تسوية النزاعات [59] ، و ينص قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ ،على تنظيم تقديم المساعدة القانونية إلى الفئات المهمشة من أجل إرساء العدالة وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ودمجهم في المجتمع ، والتوعية القانونية بحقوقهم الدستورية ، وتشمل كذلك تقديم الاستشارة القانونية و التسوية الودية بين اطراف النزاع و التمثيل امام المحاكم وانشاء مراكز لتقديم المساعدة القانونية لتسهيل وصول الافراد للخدمات [60] .

المطلب الثالث : الأثر الاقتصادي للمساعدة القانونية في حقوق الأفراد :

تعد المساعدة القانونية أداة ليست فقط لتحقيق العدالة الاجتماعية ، بل أيضًا تمثل استثمارًا اقتصاديًا إيجابياً ، وذلك من خلال تحسين النتائج الاقتصادية للأفراد ، اذ تسهم في خفض النفقات من خلال الإعفاء من الرسوم القضائية ، و تمكينهم من تحصيل حقوقهم مثل الأجور و النفقة والتعويضات، و الحد من الفقر ، كما تعمل المساعدة القانونية على تعزيز الإنتاجية للأفراد الذين يحصلون على حقوقهم المالية ، ونشر الوعي القانوني ما يقلل من النزاعات المكلفة ويزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، و تقليل العبء على النظام القضائي من خلال الوساطة والتسوية، ما يوفر نفقات كبيرة على الدولة [61] تمثل حقوق الإنسان جزءًا أساسيًا من المبادئ التأسيسية للجمهورية الفرنسية ، وجوهر الممارسة الديمقراطية فيها، و تشكل ركيزة لعملها داخل الاتحاد الأوروبي ، وقد كانت فرنسا من أوائل الدول التي أرست مفهوم الحقوق العالمية ، و استندت في ذلك إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن الفرنسي ١٧٨٩ والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعديد من البروتوكولات الإضافية، فضلًا عن الميثاق الاجتماعي الأوروبي والاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب، وفي هذا الإطار تلتزم الدولة الفرنسية بتوفر المساعدة القانونية لجميع المواطنين [62] ، إذ تتحمل جميع مصاريف التقاضي والرسوم المتعلقة بالقضايا ، إلى جانب ذلك إعفائهم من أتعاب المحاماة و على الرغم من أن بعض الفقه يرى أن مصاريف التقاضي في فرنسا غير مكلفة [63] ، إلا أن إدراجها ضمن قانون المساعدة القانونية يعكس شمولية هذا القانون وحرص المشرع الفرنسي على ضمان الوصول للعدالة أما في مصر فالمساعدة القانونية تقدم من خلال مؤسسات حكومية و منظمات غير حكومية ، تمكن الأفراد في الدفاع عن حقوقهم في المحاكم دون تحمل أعباء مالية كبيرة [64] ، و شرع في العراق قانون المساعدة القانونية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ ، لغرض إشاعة قيم العدل و القانون ومساعدة الأشخاص الذين ليس لديهم القدرة المالية على تحمل نفقات التقاضي و المشورة القانونية وهذا ما يعزز من استقرار المجتمع ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتحقيق التوازن بين افراده اقتصادياً ويقلل الفوارق الطبقية بينهم في هذا الصدد ، وفي الوصول إلى الحقوق و استيفائها بشكل عادل .

الخاتمـــة

من خلال ما تَم بحثهِ في موضوع المجالات التي تخدم فيها المساعدة القانونية واثرها على حقوق الأفراد، فقد توصلنا إلى عددٍ من الاستنتاجات و المقترحات التي سَنبينها وفقاً للآتي :

اولاً : الاستنتاجات :

لقد توصلنا عبر هذا البحث إلى عددٍ من الاستنتاجات والتي يُمكن بيان أهمها وفقاً لما يأتي :

١. اختلف الفقه في تعريف المساعدة القانونية إلا أنه يمكن القول بأنها خدمة قانونية تُقدَّم من الجهات القضائية أو غير القضائية إلى الأفراد غير القادرين ماليًا، لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم وضمان وصولهم إلى العدالة بوصفها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وذلك بصورة مجانية أو مقابل رمزي.

٢. تشمل المساعدة القانونية طيفًا واسعًا من المجالات الرامية إلى دعم الأفراد أو الجهات المحتاجة إلى حماية حقوقهم أو تمثيلهم أمام الجهات القانونية أو القضائية كما أن أثرها لا يقتصر على التمثيل القضائي بل يمتد ليشمل جوانب قانونية واجتماعية واقتصادية تسهم في تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص.

ثانياً : المقترحات :

بناءً على ما تقدم من استنتاجات فإننا نقترح ما يأتي :

١. نقترح على المشرع العراقي تعزيز الوعي العام من خلال تقوية مبادرات المساعدة القانونية، ونشر التعليم عبر خدمات المساعدة القانونية ولا سيما في المناطق الريفية التي تعاني من الفقر مما يحدّ من قدرة الأفراد على فهم حقوقهم وممارستها بالطرق القانونية والدستورية باعتبار أن الوعي بالحقوق يمثل حقًا أساسيًا لهم ، وبناءً عليه يجب على الحكومة والمؤسسات ذات الصلة أن تضطلع بدور فعال في تنظيم الدورات التدريبية والورش والندوات الهادفة إلى توسيع المعرفة وإتاحة الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية.

٢. نقترح على المشرّع العراقي النصّ صراحةً على نطاق المساعدة القانونية في المجال الإداري وبيان ما يشمله هذا النطاق من قضايا تُعرض أمام الجهات الإدارية ، فعلى الرغم من وجود إشارات عامة إلى الجهات الإدارية إلا أنه من الضروري توضيح ذلك بشكل أكثر شمولاً ودقة، بما يضمن تمكين الأفراد من الحصول على التمثيل القانوني في القضايا الإدارية سواء أمام الهيئات الإدارية أو المحاكم ذات الاختصاص الإداري أو لجان التحقيق الإداري أو عند التعامل مع وحدات الإدارة العامة.

المصـــادر والمراجـــع

القرآن الكريم

أولاً: المعاجم:

١. محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، ج٤ ، دار المعارف، القاهرة، ، ١٩٨٤ .

ثانياً: الكتـــب :

١. إليانور أوبينشو و ميشيل إيفايز : دليل علمي بشأن لجنة الأمم المتحدة المعينة بالمنظمات غير الحكومية ، الخدمة الدولية لحقوق الانسان ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٧.

٢. طاهر تواتي : المساعدة القضائية , ط١ , الديوان الوطني للاشغال التربوية , الجزائر , ٢٠٠٣ .

٣. مارتا إيسيرن بوسكيتش و أكرم داود : مشروع يوروميد للعدالة ، الاتحاد الأوروبي ، مصر ، ٢٠١٩.

٤. د. محمد الطراونة : ضمانات حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية (دراسة مقارنة)، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣ .

ثالثاً: الرسائل والأطروحات الجامعية:

١. رلى صالح أحمد ، دور الوسيط في حل النزاعات المدنية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق / جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠٠٩.

رابعاً: البحوث والمجلات :

١. إبراهيم عبد العزيز داود : المساعدة القانونية في إطار القانون المدني : المفهوم و المعايير (دراسة تحليلية مقارنة) ، , بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر ، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، عدد خاص بمؤتمر (المساعدة القانونية: السبل والتحديات) ، ٢٠٢٢.

٢. اسعد فاضل الجياشي و حيدر صلاح كاطع : دور نقابة المحامين في ضمان جودة التشريع (مشروع قانون المساعدة القانونية انموذجا) دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة نينوى للدراسات القانونية , دار الكتب والوثائق الوطنية , جامعة نينوى ، المجلد الأول , العدد الأول ، ٢٠٢٤.

٣. إسماعيل سمير فهمي شبانة : الدعوى الجنائية في القانون المصري ودور المحامي فيها ، بحث منشور في مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، جامعة حلوان – كلية الحقوق ، العدد ٤١ ، ٢٠١٩.

٤. انتصار علي صالح الورشفاني : الضمانات القانونية لحماية مبدأ العدالة الاجتماعية (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة الأستاذ، كلية القانون، جامعة طرابلس، ليبيا، العدد السابع والعشرين، ٢٠٢٤.

٥. سفيان حديدان : المساعدة القضائية في القانون الجزائري ، بحث منشور في مجلة الحقوق والحريات ،جامعة محمد خيضر . بسكرة ، الجزائر ، المجلد العاشر ،العدد الأول ، سنة ٢٠٢٢.

٦. د. سَعُدَى محمد الخَطيبُ : حقوق الانسان وضماناتها الدستورية في اثنين وعشرين دولة عربية (دراسة مقارنة) ،الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت– لبنان ، ٢٠١١ .

٧. سماح خمان : الإصلاح التشريعي لنظام المساعدة القضائية في القانون الفرنسي , بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، عدد خاص بمؤتمر (المساعدة القانونية: السبل والتحديات) ، ٢٠٢٢.

٨. د. شوفي عاشور عبود فييح : التمكين في الخدمة الاجتماعية ، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية (دورية محكمة ربع سنوية) ، الجمعية المصرية للدراسات الإنسانية والخدمات العلمية، جامعة عدن . كلية الاداب ، العدد الرابع ، اليمن ،٢٠٢٤.

٩. د. محمد وحيد أبو يونس: دعائم المساعدة القانونية بمفهومها الواسع في بعض الدساتير العربية، بحث منشور في مجلة جامعة طيبة للحقوق، مركز النشر العلمي، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٢٢ .

١١ . يسري أحمد توفيق اليبرودي : تأثير القواعد الفقهية في تعزيز نظام المساعدة القانونية : دراسة تطبيقية في التشريع الإسلامي ، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر ، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، عدد خاص بمؤتمر (المساعدة القانونية: السبل والتحديات) ، ٢٠٢٢.

خامساً: التقارير الدولية :

١.الأمم المتحدة – الجمعية العامة : تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١\٥ ، جنيف ، فرنسا ، ٥-١٦ مايو ، ٢٠٠٨ .

٢. الأمم المتحدة : مبادئ وتوجيهات الأمم المتحدة بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٣.

٣. نهاد أبو القمصان : تقرير تقييم منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي لمشروع إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية في محاكم الأسرة ودعم وتطوير مكاتب تسوية المنازعات الأسرية ، موقع الأمم المتحدة ، مصر ، ٢٠٢٤ .

سادساً: الدساتير :

١.دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ .

سابعاً: القوانين :

أ. القوانين المصرية :

١.قانون المحاماة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

ب. القوانين العراقية :

١.قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ .

٢.قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١،

٣.وقانون الرسوم العدلية رقم (١٤٤) لسنة (١٩٨١) المعدل .

٤.قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤.

ثامناً: المجموعات القضائية :

١.مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا ، الجزء السابع ، ١٩٩٥ .

تاسعاً: الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان و المواثيق الدولية:

١.الاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠ .

عاشراً: المواقع الإلكترونية :

أ. المواقع الإلكترونية العربية :

١.اية يونس :ما هي العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن تحقيقها؟ ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني الاتي : https://sharjah24.ae/ar/Articles/2024/12/17/NJ1540 تاريخ الزيارة : ٨/٧/ ٢٠٢٥ ، الساعة السابعة .

٢.الأمم المتحدة : "سيادة القانون" ، موقع الأمم المتحدة الرسمي، متاح على الرابط الالكتروني الاتي :تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٧/٩ ، الساعة التاسعة صباحاً >/https://www.un.org/ruleoflaw

٣.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل المصرية : مذكرة تفاهم وتقرير حول المساعدة القانونية وحقوق الإنسان في المساعدة القانونية ،القاهرة – مصر ، ٢٠٢٤ ،منشور عبر موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرابط الالكتروني الاتي : https://www.undp.org/ar/arab-

states/press-releases/brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-wwzart-aldl-ywqan-mdhkrt-tfahm-wytlqan-tqryraan-hwl-alnw-alajtmay-whqwq-alansan-fy-lmsadt?utm_source=chatgpt.coma (تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٨/٢٧ ، الساعة العاشرة مساء) .

٤. حكم محكمة التمييز الاتحادية ،العدد ٣١٦ / ج / ٢٠١٢ ، التاريخ ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٢ ، منشور على الرابط الالكتروني الاتي : <https://www.sirwanlawyer.com/(تاريخ الزيارة :٢٠٢٥/٧/٧ ، الساعة التاسعة مساءً).

٥. عبدالله عبدالله : نحو مفهوم موسع للمساعدة القانونية : القانون القطري و معايير الأمم المتحدة ، مجلة الدراسات القانونية ، مخطوطة ١١١٧ ، بحث منشور على الرابط الالكتروني ، الاتي : https://digitalcommons.bau.edu.lb/lsjournal >, (تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٨/٢ ، الساعة التاسعة مساءً).

٦. د. علاء إبراهيم محمود الحسيني : الحق في المساعدة القانونية ، مقال منشور على موقع مركز ادم ، ٢٨ تشرين الثاني٢٠١٦ ، على الرابط الالكتروني الاتي :<https://ademrights.org/articles/251> (تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥\٨\١٩ ، الساعة التاسعة مساءً) .

٧. ديو آنه : المساعدة القانونية: ضمان الوصول إلى العدالة والمساواة أمام القانون ، فيتنام ، ٢٠٢٥ ، تقرير منشور على الرابط الالكتروني الاتي :تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٩/٧ ، الساعة العاشر صباحاً < https://share.google/L7pkytyuRxez0Foxj>

٨. مصعب عوض الكريم علي ادريس : المساعدة القانونية في المجال الجنائي ، مقال منشور على موقع منبر الرأي ، ٢٢ أبريل ٢٠١٨، على الرابط الالكتروني الاتي :<https://sudanile.com/> (تاريخ الزيارة : ١٤ \٧\ ٢٠٢٥ ، الساعة العاشرة مساءً) .

ـ المواقع الإلكترونية الأجنبية :

1. Abel, L. K., & Vignola, S; Economic and Other Benefits Associated with the Provision of Civil Legal Aid, National Legal Aid & Defender Association , 2010 , Retrieved < fromhttps://legalaidresearch.org/wp-content/uploads/2020/01/abel.pdf> Accessed : 2025\8\10 .
2. French Constitutional Council, Decision N°, published in the Official Journal of the French Republic 1091/1092/1093 QPC, May 28 2024, text No. https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000049614017 Accessed ; 22\3\2025.
3. LegaMart: Legal assistance and barriers to accessing legal services worldwide , 2025 - <https://legamart.com/legal-assistance/>
4. Lisa James and Jan van Zyl Smit : The rule of law: what is it, and why does it, 2022, matter >. https://constitution-unit.com/2022/12/15/the-rule-of-law-what-is-it-and-why-does-it-matter /> Accessed: 22\3\2025.
5. Loi n° 91-647 du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique. https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000537611 > Accessed: 2025/11/1.
6. Litili Group , Pro Bono Warriors: The Importance of Legal Aid in Litigation,2025>https://litiligroup.com/the-importance-of-legal-aid-in-litigation/ > Accessed: 22\3\2025.
7. Norris Ashley: The Role of Legal Aid in Access to Justice: Community Education, https://www.lonestarlegal.org/news/2023/06/the-role-of-legal-aid-in-access-to-justice> Accessed :2025 \3\17.
8. United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAM), Human Rights Office, Retrieved from United Nations in Iraq website < https://iraq.un.org/en/133805-human-rights-office > Accessed : 2025\8\10.
9. United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI); Human Rights Office Reports, 2023 ,Retrieved from: < (https://www.uniraq.org>Accessed : 2025\8\10.

حادي عشر :ـ المصادر الأجنبية :

1. Jules-Marc Baudel; L'accès à la justice la situation en France, Revue internationale de droit comparé, vol.58. N°2, 2006, p. 479.
2. Mahmoud Elsaman: Introducing Mandatory Mediation to Egypt's Administrative Courts, Arab Law Quarterly, Vol. 37, No. 4 (2023), pp. 307.
3. Marjolaine Roccati's :(Access to Justice in France) , Report included in the Global Access to Justice projectt, 2020, p.1 .

هوامش البحث

(١) محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، ج٤ ، دار المعارف، القاهرة، ، ١٩٨٤ ،ص٣١ .

(٢) يسري أحمد توفيق اليبرودي : تأثير القواعد الفقهية في تعزيز نظام المساعدة القانونية : دراسة تطبيقية في التشريع الإسلامي ، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر ، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، عدد خاص بمؤتمر (المساعدة القانونية: السبل والتحديات) ، ٢٠٢٢، ص١٧٧.

(٣) سورة النساء ، الآية : ٥٨.

(4) Loi n° 91-647 du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique.
https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000537611 > Accessed: 2025/11/1.

(5) الفقرة (الأولى) من المادة (١٠) من قانون رقم (٦٤٧ –٩١) لسنة ١٩٩١ الخاص بالمساعدة القانونية الفرنسي .

(6) سماح خمان : الإصلاح التشريعي لنظام المساعدة القضائية في القانون الفرنسي , بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، عدد خاص بمؤتمر (المساعدة القانونية: السبل والتحديات) ، ٢٠٢٢، ص٩١.

(٧) ينظر : المواد (٩٧ ، ٩٨) من دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ ، منشور في الجريدة الرسمية المصرية بالعدد ٣ ، بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٤ .

(٨) الفقرة (الثالثة) من المادة (١) من قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤، منشور في الوقائع العراقية ، العدد ٤٧٧٠ في ٢٢/ ٤/ ٢٠٢٤ .

(٩) الفقرة (الأولى) من المادة (٦) من قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ .

(١٠) ينظر : في قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ ، منشور في الوقائع العراقية ، العدد ١٧٦٦ بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٠، وقانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ ، منشور في الوقائع العراقية، العدد ١٢١٣، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وقانون الرسوم العدلية رقم (١٤٤) لسنة (١٩٨١) المعدل ، منشور في الوقائع العراقية , العدد ٢٨٥٨ ، ١٩٨١/١١/١٦ .

(11) French Constitutional Council, Decision N°, published in the Official Journal of the French Republic 1091/1092/1093 QPC, May 28 2024, text No.
https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000049614017 Accessed ; 22\3\2025.

(١٢) حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية ، رقم ٨ لسنة ١٦ قضائية دستورية ، جلسة ٥/ ٨ / ١٩٩٥ ، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا ، الجزء السابع ، ١٩٩٥ ، ص ٧ .

(١٣) حكم محكمة التمييز الاتحادية ،العدد ٣١٦ / ج / ٢٠١٢ ، التاريخ ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٢ ، منشور على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة :٢٠٢٥/٧/٧ ، الساعة التاسعة مساءً < https://www.sirwanlawyer.com/>

(14) اسعد فاضل الجياشي و حيدر صلاح كاطع : مصدر سابق ، ص ١٢١ , ١٢٢.

(15) طاهر تواتي : المساعدة القضائية , ط١ , الديوان الوطني للاشغال التربوية , الجزائر , ٢٠٠٣ , ص٥ و٦.

(16) سفيان حديدان : المساعدة القضائية في القانون الجزائري ، بحث منشور في مجلة الحقوق والحريات ،جامعة محمد خيضر . بسكرة ، الجزائر ، المجلد العاشر ،العدد الأول ، سنة ٢٠٢٢ ، ص ١٠٣٤ .

(١) اية يونس :ما هي العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن تحقيقها؟ ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني الاتي :
https://sharjah24.ae/ar/Articles/2024/12/17/NJ1540 <

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥ /٨/٧ ، الساعة السابعة .

(18) Litili Group ، Pro Bono Warriors: The Importance of Legal Aid in Litigation,2025
. متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

<https://litiligroup.com/the-importance-of-legal-aid-in-litigation/ > Accessed: 22\3\2025.

(١٩) ديو آنه : المساعدة القانونية: ضمان الوصول إلى العدالة والمساواة أمام القانون ، فيتنام ، ٢٠٢٥ ، تقرير منشور على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٩/٧ ، الساعة العاشر صباحاً <https://share.google/L7pkytyuRxez0Foxj >

(20) د. سَعْدَى محمد الخَطيبُ : حقوق الانسان وضماناتها الدستورية في اثنين وعشرين دولة عربية (دراسة مقارنة) ،الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت– لبنان ، ٢٠١١ ، ص ٦٦ .

(٢١) انتصار علي صالح الورشفاني : الضمانات القانونية لحماية مبدا العدالة الاجتماعية (دراسة مقارنة) ، بحث منشور في مجلة الأستاذ ، كلية القانون ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، العدد السابعة وعشرين ، ٢٠٢٤ ، ص ١١٥ .

(22)Lisa James and Jan van Zyl Smit : The rule of law: what is it, and why does it, 2022, matter.

متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

< https://constitution-unit.com/2022/12/15/the-rule-of-law-what-is-it-and-why-does-it-matter /> Accessed: 22\3\2025.

(23) الأمم المتحدة : "سيادة القانون" ، موقع الأمم المتحدة الرسمي، متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٧/٩ ، الساعة التاسعة صباحاً <https://www.un.org/ruleoflaw/>

(٢٤) انتصار علي صالح الورشفاني : مصدر سابق ، ص ١١١ .

(25) الأمم المتحدة : مبادئ وتوجيهات الأمم المتحدة بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٣، ص ٣ .

(26) Norris Ashley: The Role of Legal Aid in Access to Justice: Community Education,

. متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

https://www.lonestarlegal.org/news/2023/06/the-role-of-legal-aid-in-access-to-justice> Accessed 17\3\ 2025: .

(26) محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، ج٤ ، دار المعارف، القاهرة، ، ١٩٨٤ ،ص٣١ .

(26) يسري أحمد توفيق البيرودي : تأثير القواعد الفقهية في تعزيز نظام المساعدة القانونية : دراسة تطبيقية في التشريع الإسلامي ، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر ، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، عدد خاص بمؤتمر (المساعدة القانونية: السبل والتحديات) ، ٢٠٢٢، ص١٧٧.

(26) سورة النساء ، الآية : ٥٨.

(26) الفقرة (الأولى) من المادة (١٠) من قانون رقم (٦٤٧ –٩١) لسنة ١٩٩١ الخاص بالمساعدة القانونية الفرنسي .

(26) سماح خمان : الإصلاح التشريعي لنظام المساعدة القضائية في القانون الفرنسي , بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، عدد خاص بمؤتمر (المساعدة القانونية: السبل والتحديات) ، ٢٠٢٢، ص٩١.

(26) ينظر : المواد (٩٧ ، ٩٨) من دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ ، منشور في الجريدة الرسمية المصرية بالعدد ٣ ، بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٤ .

(26) الفقرة (الثالثة) من المادة (١) من قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤، منشور في الوقائع العراقية ، العدد ٤٧٧٠ في ٢٢/ ٤/ ٢٠٢٤ .

(26) الفقرة (الأولى) من المادة (٦) من قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ .

(26) ينظر : في قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ ، منشور في الوقائع العراقية ، العدد ١٧٦٦ بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٠، وقانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ ، منشور في الوقائع العراقية، العدد ١٢١٣، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، وقانون الرسوم العدلية رقم (١٤٤) لسنة (١٩٨١) المعدل ، منشور في الوقائع العراقية , العدد ٢٨٥٨ ، ١٩٨١ /١١/١٦ .

(26) حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية ، رقم ٨ لسنة ١٦ قضائية دستورية ، جلسة ٥/ ٨ / ١٩٩٥ ، مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا ، الجزء السابع ، ١٩٩٥ ، ص ٧ .

(26) حكم محكمة التمييز الاتحادية ،العدد ٣١٦ / ج / ٢٠١٢ ، التاريخ ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٢ ، منشور على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة :٢٠٢٥/٧/٧ ، الساعة التاسعة مساءً < https://www.sirwanlawyer.com/>

(26) اسعد فاضل الجياشي و حيدر صلاح كاطع : مصدر سابق ، ص ١٢١ , ١٢٢.

(26) طاهر تواتي : المساعدة القضائية , ط١ , الديوان الوطني للاشغال التربوية , الجزائر , ٢٠٠٣ , ص٥ و٦.

(26) سفيان حديدان : المساعدة القضائية في القانون الجزائري ، بحث منشور في مجلة الحقوق والحريات ،جامعة محمد خيضر . بسكرة ، الجزائر ، المجلد العاشر ،العدد الأول ، سنة ٢٠٢٢ ، ص ١٠٣٤ .

(١) اية يونس :ما هي العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن تحقيقها؟ ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني الاتي :

https://sharjah24.ae/ar/Articles/2024/12/17/NJ1540 <

تاريخ الزيارة : ٧/ ٨/ ٢٠٢٥ ، الساعة السابعة .

(26) Litili Group ، Pro Bono Warriors: The Importance of Legal Aid in Litigation,2025

. متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

<https://litiligroup.com/the-importance-of-legal-aid-in-litigation/ > Accessed: 22\3\2025.

(26) ديو آنه : المساعدة القانونية: ضمان الوصول إلى العدالة والمساواة أمام القانون ، فيتنام ، ٢٠٢٥ ، تقرير منشور على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٩/٧ ، الساعة العاشر صباحاً <https://share.google/L7pkytyuRxez0Foxj >

(26) د. سَعْدَى محمد الخَطيبُ : حقوق الانسان وضماناتها الدستورية في اثنين وعشرين دولة عربية (دراسة مقارنة) ،الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت– لبنان ، ٢٠١١ ، ص ٦٦ .

(26) انتصار علي صالح الورشفاني : الضمانات القانونية لحماية مبدا العدالة الاجتماعية (دراسة مقارنة) ، بحث منشور في مجلة الأستاذ ، كلية القانون ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، العدد السابعة وعشرين ، ٢٠٢٤ ، ص ١١٥ .

(26)Lisa James and Jan van Zyl Smit : The rule of law: what is it, and why does it, 2022, matter.

متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

< https://constitution-unit.com/2022/12/15/the-rule-of-law-what-is-it-and-why-does-it-matter />

Accessed: 22\3\2025.

(26) الأمم المتحدة : "سيادة القانون" ، موقع الأمم المتحدة الرسمي، متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٧/٩ ، الساعة التاسعة صباحاً <https://www.un.org/ruleoflaw/>

(26) انتصار علي صالح الورشفاني : مصدر سابق ، ص ١١١ .

(26) الأمم المتحدة : مبادئ وتوجيهات الأمم المتحدة بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٣، ص ٣ .

(27) ويقصد ببيوت العدالة أن يتاح لكل فرد معرفة حقوقه بشكل افضل للدفاع عنها في حياته اليومية ، يتم تنظيم جلسات استشارية حول مواضيع الحياة اليومية، مثل: قانون الأسرة، حقوق البالغين المحميين (الوصاية، القوامة)، قانون السكن، العمل، الاستهلاك، الحصول على الجنسية الفرنسية، حقوق الأجانب، ومكافحة التمييز. يتم تقديم هذه الاستشارات القانونية من قبل محامين من نقابة المحامين في باريس، جمعيات متخصصة، موثقين قانونيين، ومستشارين في مجال الوصول إلى الحقوق .

[٢٨] يقصد بالوساطة :(آلية بديلة للتقاضي تهدفُ إلى فض النزاعِ عن طريقِ تدخل شخصٍ محايدٍ يسمى الوسيط ، يعملُ هذا الأخيرُ على مساعدة أطرافِ النزاع على التفاوضِ بهدف الوصولِ إلى تسويةِ النزاع) ، ينظر : رلى صالح أحمد ، دور الوسيط في حل النزاعات المدنية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق / جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣ .

[29] Mahmoud Elsaman: Introducing Mandatory Mediation to Egypt's Administrative Courts, Arab Law Quarterly, Vol. 37, No. 4 (2023), pp. 307.

[٣٠] الفقرة (الأولى) من المادة (٦) من قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ .

[31] مصعب عوض الكريم علي ادريس : المساعدة القانونية في المجال الجنائي ، مقال منشور على موقع منبر الرأي ، ٢٢ أبريل ٢٠١٨، على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة : ١٤ \٧\ ٢٠٢٥ ، الساعة العاشرة مساءً <https://sudanile.com/ >

[32] د. محمد الطراونة : ضمانات حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية (دراسة مقارنة)، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٩

[33] إسماعيل سمير فهمي شبانة : الدعوى الجنائية في القانون المصري ودور المحامي فيها ، بحث منشور في مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية ، جامعة حلوان – كلية الحقوق ، العدد ٤١ ، ٢٠١٩ ، ص٢٦١ .

[٣٤] الفقرة (الرابعة) من المادة (٦٣) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي رقم ٥٨ . ١٢٩٦ الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ .

[35] المادة (٩٣) من قانون المحاماة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

[٣٦] المادة (١٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١، منشور في الوقائع العراقية ، العدد ٢٠٠٤ ، في تاريخ ٣١ أيار ١٩٧١ .

[37] ينظر : المواد (٢ ، ٣ ، ١٠) من قانون المساعدة القانونية الفرنسي رقم (٩١.٦٤٧) الصادر في ١٠ يوليو ١٩٩١ .

[38] عبدالله عبدالله : نحو مفهوم موسع للمساعدة القانونية : القانون القطري و معايير الأمم المتحدة ، مجلة الدراسات القانونية ، مخطوطة ١١١٧ ، بحث منشور على الرابط الالكتروني ، الاتي :

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٨/٢ ، الساعة التاسعة مساءً https://digitalcommons.bau.edu.lb/lsjournal >

[39] إبراهيم عبد العزيز داود : المساعدة القانونية في إطار القانون المدني : المفهوم و المعايير (دراسة تحليلية مقارنة) ، , بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، جامعة قطر ، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، عدد خاص بمؤتمر (المساعدة القانونية: السبل والتحديات) ، ٢٠٢٢، ص ٤١ ،٤٤ .

[40] ينظر: المواد (٢، ٦) من قانون المساعدة القانونية العراقي رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤ .

[٤١] ينظر : المواد (٢٩٣) و (٢٩٤) و (٢٩٥) و (٢٩٦) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩.

[42] LegaMart: Legal assistance and barriers to accessing legal services worldwide , 2025

– متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٨/٢ ، الساعة التاسعة صباحاً <https://legamart.com/legal-assistance/>

[٤٣] د. علاء إبراهيم محمود الحسيني : الحق في المساعدة القانونية ، مقال منشور على موقع مركز ادم ، ٢٨ تشرين الثاني٢٠١٦ ، على الرابط الالكتروني الاتي :

تاريخ الزيارة : ١٩\٨\٢٠٢٥ ، الساعة التاسعة مساءً <https://ademrights.org/articles/251>

[44] المادة (٣) من قانون رقم (٩١.٦٤٧) لسنة ١٩٩١ الخاص بالمساعدة القانونية الفرنسي .

[45] المادة (٦٣) من قانون رقم (٩١.٦٤٧) لسنة١٩٩١ الخاص بالمساعدة القانونية الفرنسي .

[46] وقد نظّم دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ ، حق التقاضي في المادة (٩٧) إذ نصت على أن : (التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضي والعمل على سرعة الفصل في القضايا ، ويحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، ولا يُحاكم شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، والمحاكم الاستثنائية محظورة).

(47) د. محمد وحيد أبو يونس: دعائم المساعدة القانونية بمفهومها الواسع في بعض الدساتير العربية، بحث منشور في مجلة جامعة طيبة للحقوق، مركز النشر العلمي، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٢٢، ص ٤٨ .

(٤٨) الفقرة (الأولى) من المادة (١) من قانون المساعدة القانونية العراقي رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ .

(49) المادة (٦) من الاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠ .

(50) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العدل المصرية : مذكرة تفاهم وتقرير حول المساعدة القانونية وحقوق الإنسان في المساعدة القانونية ،القاهرة – مصر ، ٢٠٢٤ ،منشور عبر موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الرابط الالكتروني الاتي :

https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases/brnamj-alamm-almthdt-alanmayy-wwzart-aldl-ywqan-mdhkrt-tfahm-wytlqan-tqryraan-hwl-alnw-alajtmay-whqwq-alansan-fy-lmsadt?utm_source=chatgpt.coma

تاريخ الزيارة : ٢٠٢٥/٨/٢٧ ، الساعة العاشرة مساءً.

(51) United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAM), Human Rights Office, Retrieved from United Nations in Iraq website

. متاح على الرابط الالكتروني الاتي :

< https://iraq.un.org/en/133805-human-rights-office > , Accessed : 2025\8\10.

(٥٢) إذ ترى النقابة إن نقابة المحامين العراقيين هي المؤسسة المهنيّة المعنيّة بالتوكّل عن الغير والوقوف مع المواطن الذي يحتاج للمساعدة القانونيّة، ودعم الفئات التي تحتاج إلى التمثيل القانوني بالإضافة إلى أن القانون يتعارض مع أحكام قانون المحاماة .

(٥٣) انتصار علي صالح الورشفاني : مصدر سابق، ص ١٣٨، ١٣٩ .

(54) Marjolaine Roccati's :(Access to Justice in France) , Report included in the Global Access to Justice projectt, 2020, p.1 .

(55) المادة (٩٨) من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ ، و ينظر : نهاد أبو القمصان : تقرير تقييم منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي لمشروع إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية في محاكم الأسرة ودعم وتطوير مكاتب تسوية المنازعات الأسرية ، موقع الأمم المتحدة ، مصر ، ٢٠٢٤ ، ص ١٤ .

(56) United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI); Human Rights Office Reports, 2023 ,Retrieved from: < (https://www.uniraq.org>Accessed : 2025\8\10.

(٥٧) د. شوفي عاشور عبود فيح : التمكين في الخدمة الاجتماعية ، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية (دورية محكمة ربع سنوية) ، الجمعية المصرية للدراسات الإنسانية والخدمات العلمية، جامعة عدن . كلية الاداب ، العدد الرابع ، اليمن ، ٢٠٢٤، ص ٥٩ .

(58) Articles 53 à 61, Loi n° 91-647 du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique.

(59) مارتا إيسيرن بوسكيتش و أكرم داود : مشروع يوروميد للعدالة ، الاتحاد الأوروبي ، مصر ، ٢٠١٩ ، ص ٢٧ .

(60) ينظر: المواد (٢ ، ٦) من قانون المساعدة القانونية العراقي رقم ٧ لسنة ٢٠٢٤ .

(61) Abel, L. K., & Vignola, S; Economic and Other Benefits Associated with the Provision of Civil Legal Aid, National Legal Aid & Defender Association , 2010 , Retrieved < from https://legalaidresearch.org/wp-content/uploads/2020/01/abel.pdf> Accessed : 2025\8\10 .

(62) الأمم المتحدة – الجمعية العامة : تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١\٥ ، جنيف ، فرنسا ، ٥–١٦ مايو ، ٢٠٠٨ ،ص٣ .

(63) Jules-Marc Baudel; L'accès à la justice la situation en France, Revue internationale de droit comparé, vol.58. N°2, 2006, p. 479.

(64) إليانور أوبينشو و ميشيل إيفايز : دليل علمي بشأن لجنة الأمم المتحدة المعينة بالمنظمات غير الحكومية ، الخدمة الدولية لحقوق الانسان ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٧ ، ص ١٩ .